

في ظل توقعات بالتخفيف التدريجي للتدابير الاحترازية لاحتواء الجائحة

«الوطني»: ارتفاع عوائد السندات بشكل ملحوظ مع تنامي آمال الانتعاش الاقتصادي العالمي

■ تبني البنوك المركزية لسياسات نقدية تيسيرية أدى إلى تصاعد ملحوظ في عائدات السندات

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني»، أن التفاؤل زاد خلال شهر فبراير الماضي حيال آفاق نمو الاقتصاد العالمي، خاصة في الولايات المتحدة، في ظل آمال التخفيف التدريجي للتدابير الاحترازية لاحتواء جائحة كورونا وتبني السياسات النقدية والمالية التيسيرية وما سترتب على ذلك من انتعاش اقتصادي قوي في النصف الثاني من عام 2021. وإلى جانب ذلك، شهدت الأسواق المالية وخاصة أسواق السندات تقلبات حادة بعد أن بدأت في تسعير إمكانية رفع معدلات الفائدة وتزايد معدلات التضخم. وتدرج البنوك المركزية مخاطر ارتفاع عائدات السندات وما قد يترتب على ذلك من إعاقة ونيرة النمو الاقتصادي قبل التمكن من خفض معدلات البطالة المرتفعة، وقد تسعى لمعالجة تلك التحركات في اجتماعات السياسات النقدية المقبلة (البنك المركزي الأوروبي بدأ بالفعل باتخاذ بعض الإجراءات خلال شهر مارس). ومن جهة أخرى، واصلت أسعار النفط صعودها على مدار أربعة أشهر متتالية ولامس سعر مزيج خام برنت حاجز الـ 70 دولاراً للبرميل في أوائل مارس، مدعوماً ليس فقط بتزايد آمال النمو الاقتصادي، بل أيضاً بفضل جهود تمديد تخفيضات الإمدادات بقيادة السعودية.

إقرار حزمة التحفيز المالي الأمريكي بقيمة 1.9 تريليون دولار (9-8 % من الناتج المحلي الإجمالي). علما بأنه لن يتم ضخ المبلغ بالكامل هذا العام، بل المقرر استخدام أكثر من النصف – بما في ذلك إصدار شيكات تحفيزية بقيمة 1.400 دولار للأفراد وتمديد إعانات البطالة بقيمة 300 دولار أسبوعياً حتى سبتمبر، والتي سيستعس الزها على الاقتصاد بصورة سريعة، مما يعزز الإنفاق الاستهلاكي على وجه الخصوص. وبدأت معدلات الثقة تجاه الانتعاش الاقتصادي تتحسن المزيد من الزخم في ظل تراجع الإصابات اليومية الجديدة بالفيروس إلى أدنى مستوياتها في خمسة أشهر منذ بداية شهر مارس الجاري، كما تم تلقيح معظم كبار السن وتخفيف بعض القيود على مستوى الولايات الأمريكية المختلفة. هذا إلى جانب بداية انتعاش سوق العمل في ظل ارتفاع المبيعات غير الزراعية وتخطيها توقعات المحللين البالغة 379 ألف وظيفة في فبراير الماضي بعد التراجع الذي شهدته في ديسمبر، مع تسجيل القطاعات الأشد تضراً من تداعيات الجائحة مثل قطاع الضيافة مكاسب قوية. إلا أنه لا يزال هناك حوالي 10 ملايين من أصل 22 مليون وظيفة فقدت بسبب الجائحة ولم يتم تعويضها بعد.

ومن جهة أخرى، تسارعت وتيرة نمو عائدات السندات الحكومية على خلفية تحسن توقعات انتعاش الاقتصادي، إذ قفز عائد السندات لأجل 10 سنوات

إلى 1.55 % في بداية شهر مارس مقابل 1.0 % في أواخر يناير. وقد يمثل ذلك مصدراً للامل والقلق في ذات الوقت للاحتياطي الفيدرالي، إذ يشير من جهة إلى ثقة السوق تجاه عودة الظروف الاقتصادية إلى طبيعتها، إلا أنه في المقابل يشير أيضاً إلى مخاطر تشديد السياسات المالية قبل الالوان وهو الأمر الذي قد يكون خارج عن سيطرة البنك المركزي. كما يعكس هذا الارتفاع أيضاً مخاوف تجاه زيادة التضخم (1.4 % على أساس سنوي وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في يناير) في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي لخسارة مستثمري السندات. وإذا واصلت عائدات السندات ارتفاعها أو كان بدأ بالفعل باتخاذ بعض الإجراءات خلال شهر مارس). ومن جهة أخرى، واصلت أسعار النفط صعودها على مدار أربعة أشهر متتالية ولامس سعر مزيج خام برنت حاجز الـ 70 دولاراً للبرميل في أوائل مارس، مدعوماً ليس فقط بتزايد آمال النمو الاقتصادي، بل أيضاً بفضل جهود تمديد تخفيضات الإمدادات بقيادة السعودية.

إقرار حزمة التحفيز المالي الأمريكي بقيمة 1.9 تريليون دولار (9-8 % من الناتج المحلي الإجمالي). علما بأنه لن يتم ضخ المبلغ بالكامل هذا العام، بل المقرر استخدام أكثر من النصف – بما في ذلك إصدار شيكات تحفيزية بقيمة 1.400 دولار للأفراد وتمديد إعانات البطالة بقيمة 300 دولار أسبوعياً حتى سبتمبر، والتي سيستعس الزها على الاقتصاد بصورة سريعة، مما يعزز الإنفاق الاستهلاكي على وجه الخصوص. وبدأت معدلات الثقة تجاه الانتعاش الاقتصادي تتحسن المزيد من الزخم في ظل تراجع الإصابات اليومية الجديدة بالفيروس إلى أدنى مستوياتها في خمسة أشهر منذ بداية شهر مارس الجاري، كما تم تلقيح معظم كبار السن وتخفيف بعض القيود على مستوى الولايات الأمريكية المختلفة. هذا إلى جانب بداية انتعاش سوق العمل في ظل ارتفاع المبيعات غير الزراعية وتخطيها توقعات المحللين البالغة 379 ألف وظيفة في فبراير الماضي بعد التراجع الذي شهدته في ديسمبر، مع تسجيل القطاعات الأشد تضراً من تداعيات الجائحة مثل قطاع الضيافة مكاسب قوية. إلا أنه لا يزال هناك حوالي 10 ملايين من أصل 22 مليون وظيفة فقدت بسبب الجائحة ولم يتم تعويضها بعد.

ومن جهة أخرى، تسارعت وتيرة نمو عائدات السندات الحكومية على خلفية تحسن توقعات انتعاش الاقتصادي، إذ قفز عائد السندات لأجل 10 سنوات



رسم بياني توضيحي



قبل الجائحة.

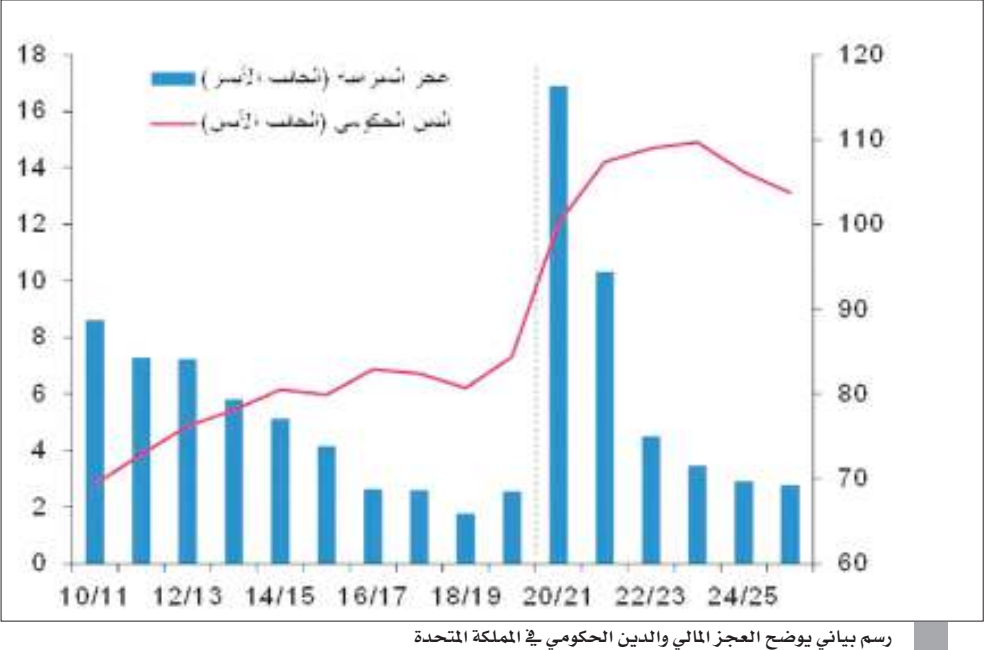
وكما كان متوقعًا، أبقى البنك المركزي الأوروبي على سياسته النقدية دون تغيير على نطاق واسع، لكنه، وعد بتكتيف وتيرة مشترياته من السندات خلال الربع القادم لمواجهة الارتفاع الأخير في عائدات السندات الحكومية ودعم التوقعات الاقتصادية. الأمر الذي ساعد في خفض العائدات قليلاً، رغم أن البنك لم يعلن عن تقديم المزيد من الدعم المرجو مثل استهداف العائدات أو زيادة حجم برنامج شراء السندات البالغ 1.85 تريليون يورو، مما يعني ضمناً أن عمليات الشراء الحالية ستنتهي قريباً. وكشف البنك أيضاً عن توقعاته الاقتصادية المحددة، إذ تم رفع توقعات النمو في عام 2021 جزئياً من 3.9% في ديسمبر إلى 4.0% بفضل تحسن التناجح بوتيرة أفضل من المتوقع في الربع الأخير من العام وتعديل التضخم صعوداً من 0.5% إلى 1.5%.

وفي المملكة المتحدة، استمر التفاؤل ازاء الانتعاش الاقتصادي في النحس على مدار الأسابيع الأخيرة بفضل انخفاض حالات الإصابة بالفيروس وسرعة طرح اللقاحات والبء في تخفيف التدابير الاحترازية من منتصف مارس بالإضافة إلى اكتمال خطوات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي. ولم تنعكس تأثيرات تلك العوامل فقط على عائدات السندات الحكومية التي ارتفعت بشكل حاد، بل امتدت أيضاً لأداء الجنيه الإسترليني وعززت من ارتفاعه أمام الدولار إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثلاثة أعوام وصولاً إلى 1.40 دولار في بداية شهر مارس. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي في يناير بأقل من التوقعات بعد إعادة فرض تدابير صارمة جديدة لاحتواء الفيروس ونسبة 2.9% على أساس شهري. وعلى صعيد آخر، تضمنت ميزانية وزير المالية ريشي سوناك مزيداً من الدعم الاقتصادي على المدى القريب – بما في ذلك تمديد خطة دعم العمالة من أبريل إلى سبتمبر – وتأجيل مناقشة قضية العجز المالي الكبير لوقت لاحق. وستشمل الزبادات الضريبية

تجميد الإعفاءات الضريبية الشخصية في عام 2022 وزيادة ضريبة الشركات إلى 25 % في الحال. وسيصل العجز المالي إلى 17 % من إجمالي الناتج المحلي هذا العام قبل أن يتقلص إلى 3 % في السنة المالية 2026/2025. بينما سيبعل مستوى الدين ذروته بنسبة 110 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/2023. وعلى الرغم من التوقعات الإيجابية لأنشطة الأعمال في المملكة المتحدة بصفة عامة، إلا أن الانتقال إلى الترتيبات الجديدة لما بعد انفصالها عن الاتحاد الأوروبي اعتباراً من يناير قد أثر على التجارة عبر الحدود، إذ انخفضت الصادرات الفرنسية إلى المملكة المتحدة بنسبة 13 % في يناير مقارنة بمتوسط السنة أشهر السابقة، وتراجعت الواردات بنسبة 20 %، بينما انخفضت الصادرات الألمانية إلى المملكة المتحدة بنسبة 30 % على أساس سنوي. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى التأخيرات الناجمة عن المتطلبات الجمركية الجديدة، على الرغم من أن تلك الاضطرابات يمكن ربطها أيضاً بالقيود الجديدة المتعلقة باحتواء الفيروس في المملكة المتحدة والتي تم تطبيقها في نفس الوقت، بالإضافة إلى بناء المخزونات قبل انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بنهاية العام الماضي. ومن المقرر أن تحف الضغوط خلال الأشهر المقبلة في ظل الاعتماد على النظام الجديد. إلا أن الإشكالية على المدى الطويل بالنسبة للعلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تتمثل في استدامة الترتيبات المتعلقة بإيرلندا الشمالية في ظل قيام المملكة المتحدة باتخاذ قرار أحادي لتعديل فترة السماح للشركات بالتكيف مع الترتيبات التجارية الجديدة بين بريطانيا وإيرلندا الشمالية مما أثار غضب الاتحاد الأوروبي و تعهده بالرد من خلال الفتوات القانونية. وقد تؤدي الأجواء المشحونة بالخلافات إلى تزايد صعوبة عقد الصفقات في مجالات هامة مثل الخدمات وخاصة تجارة الخدمات

الإجمالي بنسبة 2.3 % في عام 2020 والاحتواء الناتج نسبياً للجائحة، تستهدف الحكومة الصينية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6 % على الأقل هذا العام وفقاً لخطةها الخمسية المعلنه مؤخراً (2021–2025)، أي أقل من توقعات صندوق النقد الدولي التي وضعت معدل النمو عند نسبة 8.1 %. كما تستهدف الصين خفض نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.2 % مقابل المستوى المستهدف البالغ 3.6 % في عام 2020، هذا إلى جانب التخلي تدريجياً عن التدابير التحفيزية مع التركيز بدلاً من ذلك على كبح مستوى الديون واحتواء فقاعة سوق العقار. كما تخطط الحكومة أيضاً لخلق 11 مليون وظيفة جديدة هذا العام، مقابل 9 ملايين وظيفة المستهدفة في عام 2020، ووضع حد لمعدل البطالة في المناطق الحضرية لا يتخطى 5.5 % في عام 2021، مقابل 6 % في عام 2020. أما بالنسبة للسنوات المقبلة، تتوقع الصين استمرار تحرك الاقتصاد «في نطاق معقول»، دون إعطاء كبرية على أن هذا الزخم الإيجابي تلك الآفاق إلى حد ما، فعلى سبيل إقدام حكومة سوجا على إعادة فرض حالة الطوارئ في يناير للسيطرة على تزايد حالات الإصابة بالفيروس – والتي تم تعديلها مؤخراً لمدة أسبوعين مقارنة بشهر يناير (51.3)، في حين نما نشاط قطاع الخدمات بإبطا وتيرة يسجلها في 10 أشهر (51.5). ويعزى هذا التباطؤ بصفة رئيسية إلى تأثير عطلّة عيد الربيع على الإنتاج. وعلى صعيد المشتريات لقطاع الصناعي، فكانت قراءة مؤشر أفضل في فبراير (51.4) مقابل 49.8 في يناير) في ظل انتعاش طلبات أنشطة الأعمال. الحكومة الصينية تطلع إلى انتعاش النمو

بعد نمو الناتج المحلي



رسم بياني يوضح العجز المالي والدين الحكومي في المملكة المتحدة

منطقة اليورو تتجه نحو الركود على

خلفية ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس

وبطء وتيرة طرح اللقاحات

آفاق نمو اقتصاد المملكة المتحدة

أكثر تفاؤلاً على المدى القريب رغم بعض

العراقيل بسبب التدابير التجارية الجديدة

الانتعاش الحاد، نما الناتج المحلي الإجمالي للهند بوتيرة أفضل، مرتفعاً بنسبة 0.4 % على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2020 (الربع الثالث من السنة المالية 2021/2020) في ظل استمرار تعافي الاقتصاد المحلي نظراً لتخفيف قيود الإغلاق المتعلقة بالجائحة، وكانت العودة لتسجل نمواً اقتصادياً مدفوعة إلى حد كبير بتسجيل الاستهلاك الخاص لمعدلات انكماش أقل بكثير من الفقرة السابقة (2.4- % مقابل 11.3- % في الربع الثالث) والإنفاق الحكومي (1.1- % مقابل 24- % في الربع الثالث)، بينما ارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة إلى 2.6 % مقابل 6.8- % في الربع الثالث من عام 2020. أما على الصعيد الخارجي، انخفضت الصادرات من 2.1- % إلى 4.6- % على الرغم من استمرار التحسن الكبير مقارنة بالتراجع الحاد الذي تم تسجيله في الربع الثاني من عام 2020، في حين تراجعت وتيرة انخفاض الواردات إلى 4.6- % مقابل الهبوط الحاد البالغ نسبته 18.2- % الذي شهدته الربع الثالث، مما يعكس استمرار تحسن أنشطة الطلب الأجنبي والمحلي، وإن كانت بعيدة عن المستويات المعتادة تاريخياً. كما تشير أحدث البيانات الصادة عن شهر فبراير إلى استمرار تعافي النشاط التجاري، إذ وصل مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى أعلى مستوياته المسجلة في عام واحد عند مستوى 55.3، بينما انخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعي هامشياً، وإن ظل محتفظاً بموقعه في منطقة التوسع بقراءة بلغت 57.5 بدعم من ارتفاع الطلبات الجديدة والإنجاز. ويتوقع صندوق النقد الدولي تحسن الناتج المحلي الإجمالي للهند بنسبة 10% في السنة المالية 2022/2021 مقابل انتعاشها بحوالي 8 % تقريبا في السنة المالية 2021/2020. إلا أن آفاق النمو الاقتصادي قد تتأثر سلباً بالضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع تكاليف المدخلات والارتفاع الأخير في أسعار النفط، والذي قد

■ إقرار حزمة

التحفيز الضخمة

التي وقع عليها

الرئيس بايدن ووض

نصف قيمتها في

الاقتصاد سريعاً

ينعكس سلباً على شروط التجارة الهندية. كما أن معدلات التوظيف مازالت تتجه نحو التراجع، مما قد يؤثر سلباً على دخل الأسرة، والذي قد يؤدي بدوره إلى كبح انتعاش الإنفاق الخاص. كما تواصل آفاق النمو بطيئة الحال اعتمادها على توافر أسس مواتية لاحتواء الجائحة (إطلاق برامج اللقاحات/ انخفاض حالات الإصابة بالفيروس). تشييد الأوبك وحلفائها يقفز

بالنفط

أدى قرار تحالف الأوبك وحلفائها بقيادة السعودية بتمديد خفض حصص إنتاج النفط في أبريل لمدة شهر واحد على الأقل إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ عام 2019. وأنهى مزيج خام برنت تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 69.4 دولاراً للبرميل، قبل إطلاق الحوثيين صاروخاً على منشآت النفط السعودية في بداية شهر مارس، الأمر الذي دفع خام النفط المرجعي مؤقتاً فوق حاجز الـ 70 دولاراً أثناء جلسة التداول اليومية. وكان سعر مزيج خام برنت قد ارتفع بنسبة 10 % خلال فبراير وحده، فيما يعد أفضل أداء يشهده منذ مايو الماضي مما يعكس إمكانية تحقيق اللقاحات ونمو الطلب على النفط هذا العام على خلفية تخفيض الأوبك وحلفائها لحصص الإنتاج وتبني برامج تحفيز الاقتصاد العالي. وبموجب شروط اتفاقية الأوبك وحلفائها، فقد تقرر تمديد خفض الإنتاج بمقدار 8 مليون برميل يومياً – أي ما يعادل 8 % من الإمدادات قبل الجائحة – لمدة شهر إضافي حتى مايو، باستثناء روسيا وكازاخستان (باجمالي 150 ألف برميل يومياً).

فلجأ قرار الأوبك وحلفائها

الأسواق التي كانت تتوقع

أن تستجيب الجموعة لتقليد

الإمدادات وانخفاض مستويات

المخزون من خلال زيادة الإنتاج.

وعلى أقل تقدير، كان من المتوقع

زيادة الإنتاج بواقع 500 ألف

برميل يومياً وكان التساؤل

الوحيد ما إذا كانت السعودية

ستقرر في أبريل التراجع تدريجياً

امدفعه واحدة عن خفضها الطوعي

للإنتاج البالغ مليون برميل يومياً.

وكان وزير الطاقة السعودي الأمير

عبد العزيز بن سلمان قد حث على

توخي الحذر واليقظة لعدة أشهر

في ظل حالة عدم اليقين تجاه نمو

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى

بشهاد الطلب على النفط فترة من

الطلب على النفط واستمرار تفشي

الجائحة. وكانت تلك النتيجة هي

أكثر السيناريوهات تفاؤلاً ضمن

مجموعة الخيارات التي جرى